

## نشرة مرصد الرشوة

WWW.TRANSPARENCYMAROC.MA

### افتتاحية

### محتويات العدد

#### 1 الافتتاحية

1

#### 2 خاص عن ترانسبارانسى

2

- ترانسبارانسى المغرب، جمعية ذات منفعة عامة
- ترانسبارانسى المغرب تنظم ندوة صحفية
- ترانسبارانسى المغرب تنظم ورشة حول حكامه قطاع العقار الفلاحي العمومي

#### 6 الملف الرئيسي للعدد: أخبار الانتخابات الجماعية

6

#### سياق ما قبل الانتخابات

- تعديل قانون الانتخابات
- موقف السلطات
- حالة حزب الأصالة والمعاصرة

#### خروقات كشفت عنها الصحافة

- حملات انتخابية قبل أوانها
- التلاعب باللوائح والبطائق الانتخابية
- شراء الأصوات ودور الوسطاء
- استعمال الممتلكات العمومية والموظفين لأغراض انتخابية
- بعض حالات استعمال العنف
- يوم الاقتراع
- السباق نحو الرئاسة

#### 15 المراجع والمصادر

15

#### 16 حوار

16

يتحدد موضوعه في تنظيم انتخاب رجال ونساء مكلفين بتطبيق الميثاق الجماعي المعدل، فلقد أدخلت عليه العديد من التعديلات، كما تمت مراجعة اللوائح الانتخابية اعتمادا على قواعد تسجيل جديدة، وتم رفع عتبة الأهلية في الانتخابات إلى 6 في المائة لمحاربة تشرذم الساحة السياسية، وتم إعداد لوائح إضافية تسمح بتمثيلية واضحة للنساء. وتم تحديد سقف للنفقات المخصصة للحملات الانتخابية الجماعية دون تعزيز هذا القرار الجديد بألية مراقبة لضمان احترامه.

لم يمنع هذا الإطار المؤسستي والقانوني الجديد من وقوع انحرافات وشراء مكثف للأصوات. إن تعدد الأحزاب على الطريقة المغربية يعزز بوضوح دور الأعيان، حيث يعاني المغرب، من صعوبات كبرى تحول دون تجديد نخبه السياسية. كما يشكل الامتناع المكثف للمواطنين عن التصويت، خاصة الشباب منهم مؤشرا قارا عن تلك الصعوبات، ويعبر بالضرورة، عن أزمة سياسية عميقة، بسبب محدودية الديمقراطية المحلية نظريا وعمليا.

لقد كرر جميع الفاعلين المنخرطين في هذه الانتخابات نفس المسلمات المبدئية التي تنص على أن المجالس القادرة على العمل بطريقة صحيحة هي تلك التي تعكس الإرادة الفعلية للناخبين. وحظي ضمان تصويت

مرت الانتخابات الجماعية الأخيرة في سياق جديد: فقد تم تعديل قانونين بشكل واضح ليستعملا كإطار لهذه الانتخابات، وللمجالس الناتجة عنها. لكن إذا كان تقييم هذا الإصلاح غير ممكن إلا بعد انتهاء الولاية الحالية، فبالمقابل، يمكن إجراء تقييم أولي لدونة الانتخابات.

لقد امتد مسلسل الإصلاح على مدى سنتين وفق خطوة تشاركية، أخذت في الاعتبار كل النقاشات والملاحظات التي ساهمت في بلورته من سنة 2006 إلى سنة 2008. وتكون أهم مضامين مراجعة الميثاق الجماعي من مخطط التنمية الجماعية، والبحث عن نوع من الشفافية عبر الإجراءات المتعلقة بنظام المنتخبين وتفويض السلطة، وتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة الجماعية، وتزويدهم بالمعطيات، وتدعيم البنيات الإدارية الجماعية، وإدخال قواعد جديدة فيما يتعلق بتدبير المصالح العمومية المحلية بما في ذلك اللجوء لشركات التنمية المحلية، وكذا تجميع المجموعات الحضرية، وأخيرا تدعيم منظومة وحدة المدينة. ومن المتوقع سن تدابير المواكبة لمساعدة الجماعات على إنجاز مهامها، حيث عقدت لهذا الغرض عدة اجتماعات قبل موعد الانتخابات لشرح محتوى الوثيقة المعنونة ب: «الجماعة في أفق سنة 2015».

وفي ما يتعلق بالمسلسل الانتخابي، الذي



# خاص عن

## ترانسبارنسي

ولقد حقق إصلاح 2002 الناتج عن عمل هذه الحركة الجمعوية بعض التقدم، حيث فرض على السلطة تسليم وصل الإيداع المؤقت فورا بمجرد تسليم ملف التصريح من طرف ممثلي جمعية ما، على أن يسلم وصل الإيداع النهائي في غضون الستين يوما التالية، وإلا فإن تأسيس الجمعية سيعتبر شرعيا. كما أضحى التصريح بالمنفعة العامة من اختصاص الحكومة تمارسه وفق شروط محددة بمرسوم.

إن هذه الإجراءات التي لازالت بعيدة كل البعد عن تلبية مطالب المجتمع المدني، تجد مع ذلك صعوبة في أن تصبح واقعا ملموسا، حيث يشككي عدد كبير جدا من الجمعيات من رفض السلطات تسليمها لوصل الإيداع المؤقت، فبالأحرى تسليمها وصل الإيداع النهائي. كما أن مسطرة دراسة طلبات الاعتراف بصفة المنفعة العامة، كما حددها مرسوم 10 يناير 2005، لازالت اعتباطية، عدا حينما يتعلق الأمر ببعض الجمعيات المحظوظة التي حظيت بصفة المنفعة العامة بمجرد تأسيسها. كما أن على الجمعيات التي تطمح للحصول على هذا الاعتراف

### ترانسبارنسي المغرب، جمعية ذات منفعة عامة

إن العداء الذي عبرت عنه الحكومة المغربية إبان تأسيس ترانسبارنسي المغرب، دفع الجمعية، وبشكل طبيعي، إلى المساهمة الفعالة في قيادة الحركة الجمعوية التي تشكلت إبان الأشهر التي تلت إصلاح ظهير 1958 المنظم لحق تأسيس الجمعيات. كما أن المرافعة التي تبلورت بهذه المناسبة كانت تتوخى فرض احترام مبدأ التصريح المنصوص عليه في ظهير 1958، والذي تم تحويله في الواقع إلى ترخيص من طرف الإدارة، في خرق سافر لحقوق الإنسان وللمقتضيات ظهير 1958 ذاته.

إن المذكرة التي قدمت من طرف النسيج الجمعوي إلى السيد عبد الرحمان اليوسفي منذ تعيينه وزيرا أولا، طالبت أيضا بسن مسطرة شفافة وغير تمييزية للاعتراف بصفة المنفعة العامة للجمعيات.

حر، عادل ونزيه بحضور قوي في خطابات ومواقف الفاعلين السياسيين إلى الحد الذي حجب فيه النقاش حول قضايا أخرى لها أيضا أهميتها مثل التقطيع الانتخابي، والتمفصل القوي ما بين تعيين مسؤولين عن جماعات محلية كنتيجة للانتخابات الجماعية، واتساع الوصاية الإدارية لتشمل ممارستهم لمهامهم. لا يمكن إلا أن نكون منزعجين من حدة الخروقات، حسب ما نقله مختلف الملاحظين والفاعلين السياسيين من جهة، والرضى المعلن من طرف أغلب مسؤولي الأحزاب السياسية عن النتائج التي حصلت عليها تشكيلاتهم من جهة أخرى.

وقد يؤكد السباق من أجل الفوز برئاسة المجالس الجماعية في مرحلة أولى، ومن أجل تعيين أعضاء المجالس الإقليمية والجهوية في مرحلة ثانية، أن الإيديولوجيات والوعود الانتخابية لا تلزم إلا من يؤمن بها.

فمن جهة، أدت المواجهة التي قادها حزب الأصالة والمعاصرة ضد حزب العدالة والتنمية إلى تدني نمط من الممارسة كان يعتقد أنه ولى إلى غير رجعة، وتجسد ذلك عبر تجمعات لتجنيد المنتخبين الوقوع تحت الضغوطات، والشراء المكثف للأصوات، والتهديد بإفشاء معلومات حول عمليات معينة، بل التهديد بالمتابعات القضائية إلخ.

إن المناخ الذي خيم على هذا المسلسل الانتخابي سوف يؤثر لا محالة على المؤسسات الناتجة عنه، بما في ذلك الغرفة الثانية. فالديمقراطية ومشاركة المواطنين لن تخرجا منتصرتين من هذا الاختبار.



من أجل الشفافية والمحاسبة في دولة القانون.

إن منح هذا الوضع القانوني يترجم، رسمياً، اعتراف الحكومة بالتزام ترانسبارنسي المغرب بتحقيق المهمة ذات المنفعة العامة التي حددتها كهدف. كما أن الواجبات الناتجة عن ذلك، تنخرط ضمن سياسة مراقبة حساباتها البنكية ونشر محتوياتها، كما تعهدت بالاستمرار في فعل ذلك منذ حقبة من الزمن، أما بخصوص الامتيازات الضريبية التي يخولها هذا الاعتراف لممولي الجمعية فيما يخص الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات فإنها ستبقى دون جدوى إلا إذا استطاعت الجمعية تعبئة فاعلين اقتصاديين مستعدين لدعم محاربة الرشوة علينا.

فمن الملاحظ أن تناقض خطاب الدولة، فيما يتعلق بمحاربة الرشوة، لا يشجع المقاولات ولا الأشخاص الأغنياء على التعبير العلني عن رفضهم لهذه الآفة. وحتى وإن كان مثل هذا الدعم المالي حاسماً بالنسبة لمستقبل الجمعية، نظراً لتوقف نشاطها الأساسي حالياً على المساعدات التي تأتيها من خارجها، فإن ما تنتظره قبل كل شيء من الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين هو التزام صريح بمحاربة الرشوة، بدءاً بالذين يشرفون على أنشطة ذات منفعة عامة.

شراكة عمل منذ 12 سنة، أو أية وزارة أخرى لأن جميع الوزارات المعنية بمحاربة الرشوة.

وفي مثل هذه الظروف، فإن الأجل المحدد في ستة أشهر غير كاف لكونه موزع بين عامل الإقليم وجميع وزراء الحكومة الذين عرض عليهم الملف لإبداء الرأي. وفي حالة ترانسبارنسي المغرب، مرت سنتان بعد توصل الأمانة العامة للحكومة بموافقة جميع الوزارات المعنية بهذه المسطرة، وكان سياق تعيين أمين عام جديد للحكومة ورئيس «الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة» فرصة لتجديد طلبها، ولكي يتوج اتباع المسطرة بنتيجة إيجابية بعد عشرة أشهر.

كان يجب انتظار ثمان سنوات للحصول على الوصل بالتصريح بالتأسيس، بينما وقعت جمعيتنا، منذ سنتها الثانية عقد شراكة مع وزارة التربية الوطنية، واحتلت في السنة الموالية المقعد المخصص للجمعيات باللجنة الوطنية لمحاربة الرشوة... ومرت حوالي أربع سنوات للحصول على الاعتراف بصفة المنفعة العامة، بينما كرس ذكر الجمعية منذ 2006 في مشروع المرسوم المؤسس للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة» فعلياً هذا الاعتراف... إن عدم الانسجام ما بين الإطار المؤسسي والسلوك الفعلي للسلطات العمومية هو أمر شديد الوضوح، ويوجد في قلب النضال

أن تنتظر إلى ما لا نهاية، في الوقت الذي يحدد فيه القانون وبشكل صريح أجل ستة أشهر للقيام بالإجراءات التي ينص عليها.

إن تقديم الطلب يتم بصفة إجبارية، إلى عامل الإقليم الكائن به مقر الجمعية مصحوباً بملف يشمل، على وجه الخصوص، وصل الإيداع النهائي للتصريح بالتأسيس، وكذا وثائق إدارية ومالية داخلية تبين بالأخص المصادر المالية للجمعية، وانخراط نشاطها في حقل المنفعة العامة إبان السنوات السالفة، والسنوات الثلاث التالية، وللسلطات المحلية مدة ثلاثة أشهر لدراسة هذا الطلب، لتحيله بعد ذلك على الأمين العام للحكومة، مصحوباً بنتائج البحث وكذا رأيها فيه.

كما يجب على هذا الأخير التأكيد من «احترام الجمعية لجميع الشروط الواجبة للحصول على صفة المنفعة العامة، وأن وثائق الإثبات المطلوبة مدرجة في الملف». بعد ذلك «يخبر الوزير المكلف بالمالية وكذا السلطات الحكومية المعنية بأنشطة الجمعية قصد إبداء الرأي». وفي حالة ترانسبارنسي المغرب، تم عرض الملف على أربع وزارات هي وزارة المالية، ووزارة الداخلية ووزارة تحديث القطاعات العمومية، ووزارة العدل. وكان بالإمكان أن يعرض الملف أيضاً على وزارة التربية الوطنية التي أبرمت معها



مقارنة بالتقرير الأخير. وإذا كانت نتائج الاستطلاع الخاصة بالقطاع الخاص قد ظلت قارة ب3.2، فإن النتائج المتعلقة بقطاع العدل ارتفعت نسبيا إلى 4.1 مقابل 4 سنة 2006. وفضلا عن ذلك، يعتقد 64 في المائة من المغاربة أن الجهود الحكومية المتعلقة بمحاربة الرشوة تنقصه الفعالية. من جهة أخرى، أكد السيد أقصبي على أن 90 في المائة من الأسر المغربية تعتبر أن الرشوة في قطاع العقار تشكل مشكلا كبيرا. كما يشير التقرير إلى أن أكثر من نصف المستجوبين يعتقدون أن القطاع الخاص يلجأ إلى ممارسات الارتشاء للتأثير على السياسيات العمومية والتشريع والتدابير التنظيمية. وأوضح السيد أقصبي أيضا أن ملفات الرشوة لا تحظى بالتتبع الجدي ولا يبرهن أي مؤشر على أن القانون يطبق على الجميع حينما يتعلق الأمر بالرشوة.

بصفة عامة، ومن خلال القطاعات، بالقيام بمقارنة مع باروميتر قياس الرشوة لسنة 2006.

في هذا الإطار، أشار السيد عز الدين أقصبي، الكاتب العام المساعد لترانسبارنسي المغرب، في المداخلة الأولى، إلى أن الباروميتر الدولي لقياس الرشوة هو استطلاع عالمي للرأي، يشمل 63 بلدا من بينها المغرب و73.132 أسرة، ويتعلق بتجربة الأسر وملاستها للرشوة.

وأوضح السيد أقصبي أن هذه الدراسة التي شملت عينة من 500 أسرة مغربية بينت أن الرشوة تزداد تفشيا في المغرب، وفق ما أكدته نتائج الاستطلاع الخاصة بكل قطاع. فانطلاقا من سلم يتكون من خمس درجات (أعلى درجة الرشوة) حصلت الأحزاب السياسية على 3.5، وحصل البرلمان على 3.7 بزيادة 0.2 نقطة

يجب أن يؤدي تأسيس «الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة» والاعتراف بصفة المنفعة العامة لترانسبارنسي المغرب، وبدون أدنى تلكؤ، إلى الالتزام الصريح والواضح للدولة ولكل مكوناتها في إقامة «النظام الوطني للنزاهة». وأنداك، فإن الفاعلين الاقتصاديين لن يتأخروا عن التقاط الرسالة والانخراط بعزم ووضوح في حركة محاربة الرشوة. وسيقود تحقيق هذه الخطوات إلى تفعيل جميع النتائج الثقافية والاجتماعية والمالية المرتبطة بوضع الاعتراف بالمنفعة العامة، وهو ما تشتغل عليه ترانسبارنسي المغرب منذ تأسيسها، وتجد نفسها اليوم أيضا أكثر تحفيزا للاستمرار في هذا النهج.

## ترانسبارنسي المغرب تنظم ندوة صحفية

نظمت ترانسبارنسي المغرب، يوم الأربعاء 03 يونيو 2009، بنادي الصحافة بالرباط، ندوة صحفية لتقديم النتائج المتعلقة بالمغرب والبلدان التي يشملها الباروميتر الدولي لقياس الرشوة بخصوص سنة 2009.

ويسمح هذا الاستطلاع الذي يشمل لأول مرة القطاع الخاص ومجال العقار، ويتناول الرشوة من منظور الأسر





## ترانسبارنسي المغرب تنظم ورشة حول حكمة قطاع العقار الفلاحي العمومي

وكانت هذه الندوة الصحفية مناسبة أيضا لتقديم التقرير عن الدراسة حول «تقييم إطار تنظيم الانتخابات الجماعية»، التي أنجزتها ترانسبارنسي المغرب والمنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية. وأشار السيد عبد الله حارسي -الأستاذ بكلية الحقوق بفاس، والعضو بترانسبارنسي المغرب، والمساهم في إنجاز هذه الدراسة- أن نسبة المشاركة قد تكون عرفت ارتفاعا بسبب التقليل من عدد الناخبين المسجلين، إضافة على أن الانتخابات الجماعية تحظى أكثر باهتمام المواطن، وسجل تحقيق تحسن في المساطر الانتخابية والإجراءات التي تيسر مشاركة النساء. وأكد السيد حارسي، أن مخاطر الرشوة، رغم ذلك، مستمرة في التأثير بقوة على المسلسل الانتخابي، موضحا أن التدابير المتعلقة بمراقبة الحسابات الخاصة بالحملات الانتخابية غير ملائمة في هذا الصدد. فبالرغم من تحديد سقف للنفقات، وإلزام المرشحين على إخضاع النفقات للمحاسبة، فإنه لا يوجد أي نص يقضي بإخضاع هذه المستندات لهيئة مختصة بالفحص والتدقيق.

وقد حضرت هذه الندوة الصحفية بتغطية من طرف القنوات التلفزية، كما قدمت الصحف المكتوبة والإلكترونية ملخصات عنها.

(صوديا، وصوجيتا، وصوناكوس) التي أوكلت لها الدولة تدبير الأراضي المسترجعة. وأضاف السيد حجاجي بعد ذلك أن الدولة انسحبت ابتداء من سنة 2003 من عملية تدبير هذه الأراضي وذلك بتفويتها لفاعلين خواص بموجب عقود كراء طويلة الأمد، على مرحلتين، وشملت 80.000 هكتار تم تفويتها لفاعلين مغاربة وأجانب.

هذا الرضع، يحتم اليوم القيام بعملية مراجعة فرضها مخطط المغرب الأخضر، الذي يضع من بين أولوياته البعد العقاري، ويقترح نمطا تنظيميا يركز على الاستغلال الجماعي.

أما السيد نجيب أقصيبي، الأستاذ الجامعي المتخصص في العقار الفلاحي، فقد أكد من جهته أن هذا القطاع يعاني من انعدام الشفافية، متسائلا عن مصير 70.000 هكتار من الأراضي التي استرجعتها الدولة والتي لا وجود لأي أثر لها في الوثائق الرسمية. وأضاف أن الغموض يحيط بتدبير أراضي الجبوس، وأنه تم تسجيل عمليات تفويت غير شرعية للأراضي الفلاحية ما بين سنة 1956 و1972.

كما أثرت نقط أخرى من طرف المشاركين مثل تجربة التعاونيات الفلاحية، ومسألة النساء أصحاب الحق في الأراضي الجماعية، ليفتح بعد ذلك باب المناقشة للتعليق على الموضوع وإغنائها.

بمبادرة من مرصد الرشوة تم تنظيم ندوة دراسية تحت عنوان «أية حكمة للعقار الفلاحي العمومي لتحقيق تنمية مستدامة؟» وذلك يوم الخميس 04 يونيو 2009 بمقر مؤسسة «إبيرت ستيفتونغ»، شارك فيها العديد من الخبراء، الذين تطرقوا للعديد من المواضيع الراهنة مثل مصير الأنظمة العقارية الخاصة بالأراضي الفلاحية التي تعود ملكيتها للدولة، والإسهامات المنتظرة من «مخطط المغرب الأخضر»، ومصير الأراضي الجماعية.

وبعد كلمة الافتتاح التي ألقاها السيد أحمد برونوسي، عضو ترانسبارنسي المغرب، قدم السيد أحمد حجاجي، المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية حصيلة تطور قطاع العقار الفلاحي العمومي، موضحا أن المغرب طبق منذ استقلاله سياسة عقارية فلاحية لاستغلال حوالي 8 ملايين هكتار، بما في ذلك الأراضي المسترجعة بعد الاستقلال، التي وزعت على الفلاحين الذين لم يكونوا يملكون أراض آنذاك. ولقد شرع في تنفيذ هذه العملية سنة 1966 واستفاد منها حوالي 20.000 عائلة، ليتم توقيفها سنة 1976 مع تأسيس الشركات العمومية الثلاث



## أخبار الانتخابات الجماعية

صرح وزير الداخلية على إثر اقتراع 12 يونيو 2009 أن الانتخابات الجماعية جرت عموماً بكيفية عادية. وعبر مسؤولو أهم الأحزاب السياسية من جهتهم عن ارتياحهم للنتائج التي حققتها أحزابهم في هذا الاقتراع باستثناء حزب التقدم والاشتراكية. ولم يشكك هؤلاء المسؤولون في أية لحظة، في شرعية العملية الانتخابية، ولم يشيروا إلا من قريب ولا من بعيد للنتائج التي حصل عليها حزب الأصالة والمعاصرة، رغم أنها مفاجئة على أكثر من صعيد.

إضافة إلى بعض تقارير الملاحظين المغاربة، أن الرشوة مستمرة في إفساد الانتخابات، وتكشف عن وجود مخالفات وحالات غش مختلفة. كما برهنت السلطات المسؤولة عن السير الجيد للانتخابات، كما هي العادة، عن «حياد سلمي»، وذلك بالتغاضي عن العديد من حالات الرشوة والعنف وأشكال أخرى من عدم احترام القواعد الانتخابية.

وتعتبر حالة والي مراكش، الذي تم عزله مؤخراً، دالة عن التدبير السيئ للعملية الانتخابية من طرف بعض أعوان السلطة، حيث يمكن التساؤل عما إذا لم يعمل أعوان السلطة، في بعض الحالات، لصالح هذا الحزب أو ذاك، متجاوزين حتى مفهوم «الحياد السلمي».

كما صرح أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إبان لقاء صحفي خصص لتقديم تقرير أولي عن مراقبة الانتخابات الجماعية أن «انتخابات 12 يونيو الجماعية كانت نزيهة وحرّة»، بالرغم من أن هذا المسؤول لا يملك صلاحية إصدار حكم حول عملية سياسية بهذا الحجم من الأهمية.

كل هذه التصريحات تناقض وبقوة التصريحات اللاحقة للعديد من السياسيين ومنظمات المجتمع المدني. وتبين قراءة ما ورد في الصحافة،

ودائماً حسب تقرير الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة والمنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، تم تغيير القواعد المتعلقة بالتقييد في اللوائح الانتخابية، حيث أضحى الناخبون مطالبين بالتقييد في الجماعة التي يقيمون فيها بالفعل، وهو ما سيضع حداً لما كان عليه الوضع في الانتخابات السابقة من تقييد مزدوج للناخبين وتغيير سكنهم. ومن جهة أخرى، تم حصر وثائق الهوية المقبولة في الدفتر العائلي والبطاقة الوطنية للتعريف، وهو ما أدى إلى التشطيط على 3 ملايين إسم من اللوائح الانتخابية القديمة.

وتم إقرار عتبة انتخابية بنسبة 6 في المائة في الدوائر الانتخابية التي يعتمد فيها الاقتراع النسبي باللائحة بهدف الحد من التشرذم الذي يعرفه المشهد السياسي المغربي، وهو ما كان له على ما يبدو أثر، حيث أن ثمانية أحزاب فقط هي التي حصلت على 90 في المائة من المقاعد، و84 في المائة من الأصوات.

## تعديل قانون الانتخابات

أولاً، تم رفع عتبة الساكنة المعتمدة للمرور من نمط الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة إلى الاقتراع باللائحة من 25.000 إلى 35.000 نسمة، وهو ما حافظ على نمط الاقتراع الفردي في العديد من الجماعات التي عرفت نمواً ديمغرافياً. ومن جهة أخرى، تم إدخال نظام اللائحة «الإضافي» وهو ما من شأنه أن يسمح بالرفع من نسبة التمثيل النسائي على مستوى الجماعات (تقرير الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة والمنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية: «تقييم إطار تنظيم الانتخابات الجماعية» - المغرب - أبريل 2009)، حيث تم انتخاب 3406 امرأة على إثر هذا الإجراء، مقابل 127 فقط سنة 2003.



AIC Press

## سياق ما قبل الانتخابات

لقد تميز سياق ما قبل الانتخابات بسلسلة من الأحداث الهامة: تعديل القانون الانتخابي في دجنبر 2008، والتدابير التأديبية المتخذة في حق مسؤولين جماعيين، وظهور حزب الأصالة والمعاصرة داخل الساحة السياسية الوطنية.

وبصفة عامة، فالتعديلات التي أجريت على القانون الانتخابي يمكن اعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، لازالت هناك ثغرات تعتريه خاصة من حيث غياب نص قانوني يقضي بالنشر السريع والمفصل لنتائج الانتخابات، وغياب إطار قانوني للملاحظة المستقلة للانتخابات، وكذا ضعف بل غياب التدابير المتعلقة بمراقبة حسابات المرشحين الخاصة بتمويل حملاتهم الانتخابية (تقرير الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة والمنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية). ونظرا لتكاثر استعمال المال في العملية الانتخابية في مختلف المراحل، يبقى مشروعا التساؤل عن دور التقطيع الانتخابي في مفاخرة ظاهرة الرشوة.

الخصوص في الرباط وفاس). وحتى قبل بداية الحملة الانتخابية، أكد وزير الداخلية، السيد شكيب بنموسى، على إرادة الحكومة في محاربة الرشوة الانتخابية، مع مطالبة الأحزاب السياسية بمعاينة المرشحين الذين لا يحترمون القواعد الانتخابية.

دليل آخر عن الإرادة الحسنة للسلطات يتمثل في الدورية الصادرة في 24 أبريل والموقعة من طرف وزير الداخلية ووزير العدل التي تطالب باتخاذ سلسلة من التدابير من أجل اتقاء أو منع كل فعل بإمكانه عرقلة السير الجيد للعملية الانتخابية (أوجوردوي لوماروك 27 أبريل 2009).

كما أكد وزير العدل أن على العدالة أن تبرهن عن الجدية والصرامة الضروريتين لمواجهة كل من تسول له نفسه عرقلة السير الجيد للاقتراع، مطالبا بأن تتم المتابعات القضائية ضد الذين يخرقون مدونة الانتخابات بعيدا عن أي اعتبار شخصي أو حزبي، حتى تمر الانتخابات في جو جدير بأن ينعت ب«عرس الديمقراطية» وأن تقود إلى تشكيل مجالس جماعية تحظى بالشرعية وثقة المواطنين.

## حالة حزب الأصالة والمعاصرة

يعتبر تأسيس حزب الأصالة والمعاصرة في غشت 2008 بدون شك الحدث السياسي الأبرز في هذه السنة. فالحزب الذي أسسه السيد فؤاد علي الهمة، الوزير المنتدب السابق بوزارة الداخلية، والمنتخب في البرلمان كمرشح حر سنة 2007، تحول في وقت قياسي إلى فاعل ذي أهمية كبرى

بحالة مدينة خريبكة، حيث تم عزل رئيس الجماعة لسوء التدبير المالي وعدم احترام شروط وأشكال إبرام الصفقات العمومية.

وفي مدينة مكناس، تم إعفاء عمدة المدينة عن حزب العدالة والتنمية من مهامه، حيث يتهمه تقرير لجنة التقصي التابعة للمفتشية العامة لوزارة الداخلية بارتكاب خروقات في تسيير جماعته، تتمثل في مخالفة معايير البناء الجاري بها العمل ومن أهمها تلك المتعلقة بعمارة في ملك زوجة العمدة. لكن هذا الأخير يؤكد رغم ذلك، أن وراء الإطاحة به باعث سياسي.

نفس الأمر في مدينة الصويرة، حيث لاحظت اللجنة التي بعثتها وزارة الداخلية العديد من الاختلالات على



شكيب بن موسى

مستوى منح رخص البناء، وسوء تدبير الأرشيف، وغياب الملفات المتعلقة بالمشاريع الكبرى (ليبراسيون، والصباحية).

وبصفة عامة، فإن هذه التدابير التي اتخذت خمسة أشهر قبل إجراء الانتخابات الجماعية يوم 12 يونيو 2009 تسيير في اتجاه المزيد من الشفافية والتدبير الأفضل للجماعات. لكن البعض يتساءل عن توقيتها وعن طابعها الانتقائي، وكذا عن غياب رد فعل الهيئات المعنية بالنسبة للعديد من الحالات الأخرى، كتلك التي أشار إليها مجلس الحسابات (وعلى وجه

## موقف السلطات

أثناء إعلانه عن تقريره حول الخروقات داخل الجماعات، يوم الخميس 29 يناير 2009، أشار محمد الفاسي الفهري، الوالي المفتش العام للإدارة الترابية، إلى «عزل ثمانية عشر رئيس جماعة، وعشرين من نواب رؤساء الجماعات ومستشارين، وتعليق عضوية خمسة رؤساء ونواب الرؤساء لمدة شهر، واتخاذ ثمانية عشر إجراء تاديبيا ضد أعوان السلطة». كما تبين من تقرير المفتشية العامة للإدارة الترابية أنه تم تفتيش 15 جماعة قروية و3 جماعات حضرية.

وأُسفرت المراقبة التي قامت بها المفتشية العامة للإدارة الترابية، التابعة لوزارة الداخلية للعديد من الجماعات عن عزل عشرة رؤساء مجالس بلدية، بينما لازالت حالات أخرى قيد البحث. ولقد اهتمت يومية الصباحية

بوضعه بكيفية غير مجددة وغير مناسبة في سياق آخر: وهو سياق دستورية المادة 5.

ما زالت المادة 5 من قانون الأحزاب السياسية تثير المزيد من الجدل. ويرى ذ. الوهابي صاحب كتاب «الخروقات الانتخابية في التشريع المغربي»، في مقال له نشر بموقع أفيرماروك.كوم، أن المسألة بعيدة كل البعد عن أن تجد مخرجا لها. وبالفعل فإن المرشحين الذين خسروا في مواجهة برلمانيين من الرحل يمكنهم وضع شكاية لدى المحكمة الجنائية، التي يمكنها تطبيق المقتضيات الواردة في المادة 55 وخصوصا الحكم بغرامة من 20.000 إلى 100.000 درهم. ففي وجدة على سبيل المثال، قررت الحركة الشعبية متابعة البرلمانيين الذين قدموا استقالتهم من الحزب والتحقوا بمجموعات أخرى، خارقين مقتضيات المادة 5 من قانون الأحزاب السياسية، وهو الحزب الذي عانى أكثر من غيره من ظاهرة البرلمانيين الرحل التي ميزت الانتخابات الأخيرة بالمغرب بشكل خاص، وأربكت التحالفات القائمة هنا وهناك بأمر من قيادات الأحزاب.



AIC Press

ترشيحاتهم باسم حزب الأصالة والمعاصرة تطبيقا للمادة 5 من قانون الأحزاب السياسية التي تنص على أنه «لا يمكن لشخص يتوفر على انتداب انتخابي ساري المفعول في إحدى غرفتي البرلمان تم انتخابه فيها بتزكية من حزب سياسي قائم، أن ينخرط في حزب سياسي آخر إلا بعد انتهاء مدة انتدابه». وكانت نتيجة ذلك إثارة ما اعتبر بشكل مبالغ فيه على أنه معركة قضائية بين وزارة الداخلية وحزب الأصالة والمعاصرة، بعدما تابع هذا الأخير الوزارة بالشطط في استعمال السلطة لدى المحكمة



AIC Press

الإدارية بالرباط، التي حكمت لصالح حزب الأصالة والمعاصرة، لأنه «لا يمكن اعتماد المادة 5 لرفض إيداع التصريح بالترشيح» (أفيرماروك.كوم). لقد كان من السهل الحسم قانونيا في هذه المسألة: فشروط الأهلية للترشيح للانتخابات هي المنصوص عليها في مدونة الانتخابات. ومع ذلك، فإن بعض المحللين والمسؤولين السياسيين وسعوا مجال الصراع لاشعوريا أو إراديا



AIC Press

فؤاد علي الهمة



AIC Press

عبد الواحد الراضي

في الساحة الانتخابية بفعل قربه من السلطة واندماجه مع تشكيلات سياسية صغيرة، واستقطابه للعديد من رموز وشخصيات المجتمع المدني. كما جلب حزب الأصالة والمعاصرة إلى صفوفه العديد من البرلمانيين «الرحل» الأعضاء في العديد من الأحزاب السياسية الوطنية.



AIC Press

لا ينفرد البرنامج الانتخابي لهذا الحزب بأية خصائص أصيلة (فهو ينهل من من التقرير الخمسيني ومن تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة لسنة 2006)، ولكنه يتميز بموقفه المعادي لحزب العدالة والتنمية، الذي يعتبره حزبا «ظلاميا»، في حين يصف هذا الأخير حزب الهمة «بالإرهابي والاستأصالي وخطرا على الديمقراطية» (APA).

وعشية الانتخابات الجماعية، قررت وزارة الداخلية رفض ترشيحات البرلمانيين الرحل الذين قدموا



## خروقات

## كشفت عنها

## الصحافة

كشفت «لوماتان» في مقال لها أنه حسب أرقام وزارة العدل إلى حدود 09 يونيو، يأتي استعمال المال للتأثير على الناخبين في مقدمة الخروقات المسجلة قبل إبان الحملة الانتخابية بـ 295 حالة مسجلة. ويلى ذلك استعمال الممتلكات العمومية واستغلال الوظيفة بـ 77 شكاية، ثم اللجوء إلى العنف أو التهديد باستعماله بـ 52 شكاية، ثم الحملات الانتخابية السابقة لأوانها بـ 49 شكاية، ثم عدم احترام القواعد المنظمة للتقييد في اللوائح الانتخابية بـ 42 شكاية، وأخيرا عدم احترام القواعد المنظمة للحملات الانتخابية بـ 39 شكاية.

ولوحظت حالة مشابهة في الوسط الحضري بسلا. فلقد تحدثت المساء أن عمدة مدينة سلا، العضو في الحركة الشعبية، قام بحملة انتخابية سابقة لأوانها وذلك بالإسراع بمنح بعض رخص البناء الخاصة بالمركب السكني مولاي عبد الله. وصرح الكاتب العام للحركة الشعبية أن المعنى بالأمر لم يقيم إلا بمهامه التي يفرضها عليه دوره كعمدة، بدون أية أهداف انتخابية.

ولوحظت حالات مشابهة من الحملات الانتخابية السابقة لأوانها في جماعات مزورة، وتافراوت، ومكناس، وورزازات، والناظور.



ياسمينه بادو

وتعتبر حالة تافراوت مهمة على وجه الخصوص، فلقد نقلت الأيام أنه إبان اجتماع لاتحاد جمعيات أمانوز، قد يكون السيد كريم غلاب (وزير التجهيز والنقل) والسيدة ياسمينه بادو (وزيرة الصحة) استغلا هذا التجمع لتقديم وعود تدخل ضمن الحملة الانتخابية لصالح حزب الاستقلال.

## التلاعب باللوائح والبطائق الانتخابية

تمت ملاحظة بعض حالات التلاعب باللوائح الانتخابية إبان الانتخابات. ففي القنيطرة أكد عبد العزيز رباح عضو الكتابة العامة لحزب العدالة والتنمية،

## حملات انتخابية قبل أوانها

أوردت الصحافة المكتوبة العديد من الحملات السابقة لأوانها، خصوصا في الدوائر القروية. وعلى سبيل المثال، كشفت الاتحاد الاشتراكي عن حالة عون جماعة بأولاد عمرو، الواقعة قرب آسفي، والذي طلب من سكان الدوار دعم مرشح حزب الأصالة والمعاصرة.



كريم غلاب

أن السلطات المحلية بالقنيطرة رفضت تقييد ناخبين شباب لن يصوتوا على بعض المرشحين، مضيفا أن حالات مشابهة تم تسجيلها في مدن أخرى. وحسب الصباح، فقد حرم بعض الناخبين من بطائقهم الانتخابية من طرف عون سلطة كان يدعم أحد أقربائه الذي كان مرشحا للانتخابات بخنيفرة. وحسب الاتحاد الاشتراكي، فقد أكد بعض المواطنين بحي مولاي رشيد بالدار البيضاء أنهم لم يحصلوا على بطائقهم الانتخابية، بينما تصرح السلطات أنها وزعتها عليهم.

وعادت جريدة المنعطف من جهتها لحالة اشتوكة آيت باها، حيث تم تزوير اللوائح الانتخابية على مرأى ومسمع السلطات. وأشارت «لوجورنال» إلى أن العديد من المواطنين تم التشطيب على أسمائهم من اللوائح الانتخابية بدون علمهم بالرغم من توفرهم على جميع الشروط الضرورية للقيام بواجبهم الانتخابي. بينما لم يتوصل آخرون ببطائقهم الانتخابية بالرغم من أن أسماءهم مسجلة في اللوائح الانتخابية.

## شراء الأصوات ودور الوسيط

يعتبر شراء الأصوات ظاهرة نموذجية في الاقتراعات الانتخابية بالمغرب، رغم إدانة هذا الفعل من طرف أغلبية الفاعلين المعنيين. فالصحافة المغربية، وكذا التقارير المنشورة من طرف بعض الجمعيات، لاحظت العديد من حالات شراء الأصوات.

وعلى سبيل المثال وجه المجلس المغربي لحقوق الإنسان، طلبا مفتوحا للتحقيق إلى الوكيل العام ببني ملال، حول مرشح من الحركة الشعبية دفع مبلغ

كما نقلت الصباح أن مستشارا بجماعة للا ميمونة بسوق ثلاثاء الغرب وضع شكاية بوزارة الداخلية ضد مرشح له سوابق قضائية استغل منصب أحد أقربائه للتلاعب باللوائح الانتخابية.

وبعين حرودة، قدمت العديد من المنظمات والأحزاب السياسية شكاية ضد رئيس البلدية. وحسب الاتحاد الاشتراكي، فإن هذا الأخير قد مارس ضغوطات على موظفي البلدية من أجل خدمة مصالحه الانتخابية.

كما كشفت «المغربية» طبقا لمصادر الأمن الوطني، أن وزارة الداخلية قد أوقفت ستة مقدمين ببوسكورة بسبب دعمهم لمرشحين في حملاتهم الانتخابية.

ويجهل بصفة عامة مصير مختلف الشكايات والحالات التي كشفت عنها الصحافة، والتي تستحق مع ذلك الحصول على أجوبة رسمية عنها من طرف وزارة الداخلية.

## بعض حالات استعمال العنف

لقد انزلت الحملة الانتخابية أحيانا إلى مواجهات عنيفة ما بين أنصار مختلف المرشحين. وكانت مدينة المحمدية وحي عين الشق بالدار البيضاء مسرح مواجهات ما بين بعض المرشحين. وحسب التقرير المتعلق بمراقبة الانتخابات الذي أعدته



AIC Press

الناخبين مقابل 10.000 درهم، راغبا في شراء 300 صوت مقابل مبلغ قدره 3.000.000 درهم.

ولقد تحدثت الصحافة عن وجود وسطاء يعدون المرشحين بضمن عدد من الأصوات مقابل ثمن محدد. فحسب «الجريدة»، تلقى هؤلاء الوسطاء في أحياء مولاي رشيد سيدي عثمان من طرف المرشحين مبالغ تتراوح ما بين 30.000 و40.000 درهم مقابل دعمهم. وفي فاس انتظر بعض الوسطاء الأيام الأخيرة قبل الاقتراع لمحاولة بيع أصوات يمتلكونها بسعر وصل إلى 500 درهم للصوت الواحد.

لكن شراء الأصوات لا يتم فقط بالمال. فلقد نقلت «لوسوار» أن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببنجرير أدان كيفية قيام الأحزاب السياسية بحملاتها الانتخابية، وذلك لأن المرشحين وزعوا المواد الغذائية والمال والكحول والمخدرات كرشوة على الناخبين.

## استعمال الممتلكات العمومية والموظفين لأغراض انتخابية

لا يتردد بعض المنتخبين المحليين لضمان إعادة انتخابهم، في استعمال الممتلكات العمومية لأغراض انتخابية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك حالة رئيس جماعة سبع عيون بإقليم الحاجب المنتهية ولايته. فحسب يومية بيان اليوم، استغل هذا الأخير انطلاق مشاريع تهيئة المدينة لجذب أصوات الناخبين.



AIC Press

100.000 درهم إلى أحد الأشخاص المشاركين في حملته الانتخابية لشراء أصوات الناخبين. كما لوحظت حالات مشابهة في جميع جهات المغرب، حيث نقلت جريدة الصباح على سبيل المثال حالة أحد المرشحين رأس لائحة الاتحاد الدستوري في الدائرة الانتخابية حي الحسن بالدار البيضاء، الذي وزع اللحوم على الناخبين في إطار الحملة الانتخابية. وأدان التجمع الوطني للأحرار استعمال المال لأغراض انتخابية من مرشحي حزب الأصالة والمعاصرة والاتحاد الدستوري بطاطا. ومع ذلك، فلقد نقلت المنعطف أن مرشحين من هذا الحزب الذي ناهض استعمال المال بطاطا تم إيقافهم في حالة تلبس بشراء أصوات بعين السبع. وعادت جريدة «لوسوار» من جهتها إلى حالة بالفقيه بنصالح، حيث أدان المجتمع المدني وبعض المناضلين اللجوء المكثف للرشوة من طرف المرشحين، حيث تجاوز سعر الصوت الواحد 3.000 درهم في بعض الحالات.



AIC Press

لكن الرقم القياسي حازت عليه مدينة العطاوية، حيث حاول مرشح غني، حسب «هسبرس»، شراء أصوات

## توصيات تقرير الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة والمنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية

(DRI)

تضمن التقرير المنجز من طرف "الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة" و"المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية" حول الإطار القانوني للانتخابات الجماعية عدة توصيات تهدف إلى تحقيق أفضل مستوى من الشفافية في الانتخابات المغربية، وتقليل الرشوة المنتشرة فيها.

ومن بين التوصيات الواردة بالتقرير التخلي عن البطاقات الانتخابية لصالح البطاقة الوطنية للتعريف، واللوائح الانتخابية لمنح صفة الناخب، وإحداث نظام أوتوماتيكي لتقييد الناخبين على أساس السجل العام للسكان وهو ما سيمكن من وضع حد للتلاعب ببطائق الناخبين واللوائح. كما يوصي التقرير بتمديد المدة الرسمية للحملة الانتخابية، لتأمين ظروف أفضل للأحزاب والمرشحين خلال هذه الحملة.

هناك توصية أخرى هامة تضمنها التقرير تمثل في التزام وزارة الداخلية بنشر النتائج المفصلة للانتخابات في أقصر الآجال باستعمال مختلف القنوات بما في ذلك الأترننت، وهو ما سيقوي بشكل كبير من شفافية النتائج ومصداقيتها. ولتحقيق نفس الهدف، من الضروري أيضا تعديل التشريع الجاري به العمل لتمكين ملاحظين مستقلين، مغاربة وأجانب، من الحضور في كل مرحلة من مراحل المسلسل الانتخابي مثلهم في ذلك مثل ممثلي الأحزاب والمرشحين (المندوبين). وفي حالة استحالة تعديل التشريع قبل تنظيم الانتخابات، يمكن لوزارة الداخلية، مع ذلك، تحديد خطوط توجيهية عامة تحدد كإطار لنشاط الملاحظين المستقلين.

وأخيرا فإن تحديدا واضحا ومفصلا لنفقات الحملات الانتخابية، إلى جانب وضع تدابير للمتابعة القبلية والمحايشة والبعدية، والتصديق والإشهار فيما يتعلق بتمويل الحملات والنفقات المتعلقة بها سيضمن وضوحا أفضل على هذا المستوى.

مكاتب التصويت قد استغلوا أحيانا مواقعهم لتزوير نتائج التصويت النهائية. وأكدت «الحركة» أن رئيس مكتب التصويت رقم 8 بجماعة مولاي عيسى بن إدريس، بإقليم أزيلال، قد زور النتائج بعدما قام بفرز جديد للأصوات. ونقلت «الصباح» من جهتها أن جماعة سيدي



AIC Press

القاوقري القروية، بإقليم الصويرة، كانت مسرح تجمع احتجاجي نظمته سكان دوار بوزمور أمام عمالة المدينة لإدانة تزوير الخليفة للنتائج لحساب مرشح كان يسانده. وصرحت سبعة أحزاب سياسية (الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحزب الاشتراكي الموحد، حزب التقدم والاشتراكية، الحزب الاشتراكي، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، المؤتمر الوطني الموحد) في ندوة صحافية، أن نتائج الانتخابات الجماعية في دائرة يعقوب المنصور بالرباط كانت مزورة بتواطؤ من أعضاء في مكاتب التصويت (أخبار اليوم).

وأخيرا، سيكون على المحكمة الإدارية بالدار البيضاء النظر في الاحتجاج على نتائج الانتخابات من طرف مرشح حزب الأصالة والمعاصرة بجماعة دروغة بإقليم سطات، لأن أعضاء في مكتب التصويت قد اعترفوا بتزوير نتائج الاقتراع لصالح حزب العدالة والتنمية.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فإن استعمال العنف ما بين مختلف المرشحين بالمحمدية قد خلف العديد من الجرحى.

وفي دواوير مكانسة ودور الصفيح البييسة بعين الشق، دخل وسطاء رئيس عين الشق المنتهية ولايته، والمرشح عن حزب السنبل، الحركة الشعبية، في مواجهة مع وسطاء مرشح حزب الجرار (الأصالة والمعاصرة)، حيث تم إيقاف حوالي عشرة أشخاص من بينهم رئيس جماعة عين الشق المنتهية ولايته والذي لم يطلق سراحه إلا يوم الخميس 11 يونيو 2009 حوالي منتصف الليل، وهو وقت نهاية الحملة الانتخابية.

## يوم الاقتراع

كان من المفترض أن ينهي المرشحون حملاتهم الانتخابية قبل يوم الاقتراع، الذي يمنع خلاله القيام بأي فعل يدخل ضمن الحملة الانتخابية حسب مدونة الانتخابات. ومع ذلك، فقد نقلت الصحافة بعض الخروقات التي طالت



AIC Press

هذه القاعدة، حيث جاء في «رسالة الأمة» على سبيل المثال، أن أخ رأس لائحة حزب الاستقلال بدائرة بنمسك بالدار البيضاء تم توقيفه وهو يقوم بحملة انتخابية يوم الاقتراع ذاته.

ويعتقد أن بعض مكاتب التصويت قد كانت مسرحا للعديد من الخروقات إبان يوم الاقتراع. كما أن مستخدمي

## السباق نحو الرئاسة

كشفت الصحافة عن العديد من حالات اختفاء المنتخبين، وفسر ذلك بالرغبة في التأثير على نتائج انتخاب الرؤساء. وهكذا، فتحت مصالح وزارة الداخلية تحقيقا حول اختفاء بعض المستشارين إبان الانتخابات الأخيرة. وحسب بعض المصادر، فقد طالبت هذه الوزارة مصالحها الترابية بتتبع وجمع المعلومات المتعلقة بهذه الاختفاءات (الصباح).

كما أن مجهودات بعض المنتخبين من أجل ضمان الفوز بالرئاسة تجاوزت أحيانا حدود الشرعية. وعلى سبيل المثال، نقل شهود عيان أن طلقات نارية أطلقت من طرف متظاهرين على إثر انتخاب رئيس مجلس محلي لا يؤيدونه (لوروبرتر).

ونقل شهود بخريكة أن منتخبين من التجمع الوطني للأحرار ومن الاتحاد الدستوري قد خربوا، بمساعدة مرتزقة، مقرات البلدية، وهاجموا مرشحا عن الحركة الشعبية وأصابوه بجروح واقتادوه بالقوة (لوروبرتر).



عمر حجيرة

وفي مدينة وجدة، تم انتخاب عمر حجيرة رئيسا للمجلس البلدي، حيث أثار فوز حزب الاستقلال الذي يحتل الرتبة الأخيرة في ترتيب الأحزاب التي حققت عتبة الستة في المائة مناقشات حادة وسجلات صاخبة. فحجيرة مدين بفوزه لتحالف بين أربعة أحزاب غير منسجمة ومتناقضة فيما بينها: حزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الحركة الشعبية، وحزب الاستقلال، وحزب التجمع الوطني للأحرار. أما حزب العدالة والتنمية الذي كانت له أغلبية مريحة بفضل الخمسة عشر منتخبا الذين انتزعهم من حزب الأصالة والمعاصرة ومن الحركة الشعبية إضافة إلى صوت التجمع الوطني للأحرار، فقد نظم تجمعا احتجاجيا في الباشوية، لكن الطرف الآخر لم يظل مكتوف الأيدي. فلقد تحرك حزب الأصالة والمعاصرة والحركة الشعبية بدورهما، على أعلى مستوى، لاسترجاع الاثني عشر منتخبا الذين استقطبهم حزب العدالة والتنمية. ووضع الحزبان شكاية بسبب احتجاز وارتشاء منتخبهم لدى النيابة العامة بوجدة. و«نتساءل عن السبب الذي جعل حزب العدالة والتنمية يقبل بين صفوفه في وجدة منتخبي لوائح يعتبرها مصدرا للشر والانحراف والرشوة والاختلاس والتدبير السيء والانتهازية، بينما يرفض حق هذه الأحزاب في استرجاع منتخبها» (وجدة ستي. نت).

وقد طالب مصطفى الرميد، رئيس الفريق البرلماني للعدالة والتنمية، بتشكيل لجنة تحقيق حول الخروقات المسجلة إبان انتخاب المجلس البلدي بوجدة، واتهم عناصر من الشرطة بالتدخل في عملية الانتخاب، مُدينا الحياد السلبي للسلطة. ومن جهة أخرى، طالب عبد العزيز أفتاتي، عضو

حزب العدالة والتنمية بحمايته من طرف وزارة الداخلية على إثر تهديدات تلقاها من مسؤولي الشرطة. كما بلغ به الأمر إلى توجيه رسالة إلى سفير فرنسا بالرباط للدفاع عن رفيقه في معركة انتخاب مجلس المدينة، نور الدين بوبكر، والذي يحمل أيضا الجنسية الفرنسية، إثر تعرضه لاعتداء من طرف قوات الأمن؛ وهو ما اعتبرته الحكومة المغربية «غير مقبول وغير مبرر، لأن الأمر يتعلق بانتخابات وطنية لا تهم إلا الشعب المغربي».



AIC Press

وفي الرباط يتعلق الأمر هذه المرة بفتح الله ولعلو الذي يعود إلى الواجهة بعد غياب طويل. فقد حاز وزير المالية السابق، والذي ترشح باسم تحالف العدالة والتنمية/ الاستقلال/ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعد انسحاب لحسن الداودي (رقم 2 في العدالة والتنمية)، على فوز كان يعتبر غير منتظر. فبعد النتائج الهزيلة التي حققها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والجماعية في 12 يونيو، عاد إلى الواجهة من جديد في الرباط، إحدى أواخر كبريات العمديات التي يجب الفوز بتسييرها والتي كانت قلعة اتحادية. فقد عادت الرباط إذن إلى حضن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعد فترة البحراوي (جريدة أوفيت). ولا نعرف ما إذا كان التحالف ما بين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والعدالة والتنمية في الرباط

## الانتخابات من منظور الجمعيات

صرحت الجمعية المغربية لحقوق الانسان، في التقرير التي نشرته حول تقييم الانتخابات الجماعية، بأنه تم تحقيق تقدم في ما يخص الشفافية، إلا أنها تشير العديد من الهفوات والنقائص مثل ظاهرة الامتناع عن التصويت، وغياب إطار ينظم حضور الملاحظين المستقلين، واستعمال المال لشراء الأصوات، واستغلال الممتلكات العمومية، وتدخل أعوان السلطة... إلخ.

وكشف النسيج الجمعي لرصد الانتخابات من جهته، وفي تقريره الأولي الخاص بمراقبة الانتخابات، عن وجود العديد من الاختلالات، مثل استعمال المال من طرف المرشحين في ظل الحياد السلبي للسلطة التي غضت الطرف عن العديد من الخروقات قصد الرفع من نسب مشاركة الناخبين. كما أشار التقرير إلى ضغوطات مورست على المواطنين من طرف بعض المرشحين وأعوان السلطة.

ويؤكد التقرير الذي نشره المنتدى المدني الديمقراطي المغربي على وجود عدة مخالفات وحالات غش إبان إنتخابات 12 يونيو الجماعية، من بينها غياب ممثلين عن الأحزاب السياسية في العديد من مكاتب التصويت، واستعمال الهواتف المحمولة لممارسة التزوير داخل معازل التصويت، وغياب مراقبة هوية الناخبين من طرف رؤساء المكاتب، والدور الهام للوجهاء وللمال... إلخ.

كما يؤكد تقرير المنتدى المغربي للبحث في الديمقراطية من جهته، أن الانتخابات لم تحقق مستوى التنافسية المنتظر بسبب "شخصنة" المسلسل الانتخابي لفائدة المرشح رأس اللانحة وعلى حساب المنافسين الآخرين، وإرشاء المرشحين، وتقديم معلومات ناقصة عنهم.

وكشفت الدراسة التي أنجزتها هذه المنظمة غير الحكومية أيضا، عن العديد من الخروقات التي ميزت الحملة الانتخابية مثل استعمال المال لشراء الأصوات، واستغلال الأطفال. واستغل الخطاب السياسي المستعمل إبان الحملة الانتخابية الحساسيات القبلية، على حساب المنافسة السياسية الحقيقية المستندة على الاستحقاق والكفاءة. كما لجأت بعض الأحزاب في سباقها للفوز برئاسة المجلس لتحالفات لا تتلاءم بالضرورة مع مرجعياتها الايديولوجية أو السياسية، خاضعة بالأحرى لمنطق المصلحة.

والصيغ المنصوص عليها في الميثاق الجماعي المتعلق بروساء المجالس الجماعية (لوروبرتر).

وقررت المحكمة الإدارية بمراكش إلغاء نتائج الانتخابات في دائرة المنارة مراكش، ونتائج انتخاب رئيس المجلس البلدي لقلعة السراغنة، معللة ذلك بالخروقات الملاحظة فيما يتعلق بعدد الناخبين المسجلين في المحاضر المسلمة للمكتب المركزي لتجميع النتائج. وفي بلاغ المكتب الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة والذي نشر على إثر النقاشات التي تمحورت حول أسباب إلغاء هذين المقعدين الانتخابيين، والنتائج السياسية والقانونية والإعلامية لذلك القرار على الصعيد المحلي والوطني والدولي، استذكر أعضاء المكتب «تصرفات والي مراكش وبعض معاونيه، والذين تلقوا تعليمات شفهوية لفرض وصايتهم على السيدة فاطمة الزهراء منصور، عمدة مراكش، حيث طلبوا منها تفويض تدبير لجنة التعمير لأحد أعضاء المكتب، وغض الطرف عن بعض الملفات المشبوهة، وترك تدبير ملفات هيكلية للوالي حتى يتكلف بها شخصيا، ودعم الرئيس السابق للجهة لكي يفوز بمنصبه من جديد».

وعلى إثر التقرير المنجز من طرف اللجنة المركزية التابعة لوزارة الداخلية حول الظروف المرتبطة بالانتخابات في دائرة المنارة بمراكش، تم تجريد والي جهة مراكش-تانسيفت-الحوز، السيد منير الشرايبي من مهامه، كما جاء في بلاغ وزارة الداخلية، الذي أورد «أن التقرير قد خلص إلى وجود اختلالات كبرى على مستوى التنظيم والتنسيق داخل المصالح الإدارية للولاية. وهكذا اتخذ قرار بتجريد السيد منير الشرايبي

وفي مدن أخرى -والذي اعتبره البعض مخالفا لطبيعة كل منهما- تحالفا ظرفيا أو استراتيجيا.

وتجدر الإشارة بالمناسبة إلى أن سعيد يبو، الرئيس الجديد لمقاطعة اليوسوفية، بمدينة الرباط، قد تم توقيفه إبان خروجه من مقر الولاية إثر انتخابه بفضل دعم من التحالف المشكل من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال والتجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية. فقد مثل هذا المحامي من هيئة الرباط أمام الغرفة الجنحية



فتح الله ولعلو

بالمحكمة الابتدائية بالرباط بتهمة «النصب وخيانة الأمانة»، وحكم عليه في 21 يوليوز بستين حبس نافذتين وغرامة قدرها 500 درهم لصالح الخزينة العامة. أما تعطيل وظيفة رئيس مجلس المقاطعة فليس له أي تأثير على أعضاء المكتب الآخرين. كما أن انتخاب خليفة له يتم حسب الشروط



عمر البحراوي

## الانتخابات بالأرقام

بلغت نسبة المشاركة 52,4 في المائة، حسب وزارة الداخلية، ويرجع ارتفاع هذه النسبة أساساً للمشاركة المكثفة للناخبين في المناطق القروية، في حين عرفت المناطق الحضرية من جهتها نسبة مرتفعة من الامتناع عن التصويت.

أما فيما يخص النتائج التي حققتها الأحزاب السياسية، فقد استحوذ حزب الأصالة والمعاصرة، القادم الجديد إلى الساحة السياسية الوطنية، على المرتبة الأولى بـ 6032 مقعداً، ويليه في المرتبة الثانية حزب الاستقلال بـ 5301 مقعداً، متبوعاً بحزب التجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. أما حزب العدالة والتنمية، فلم يحصل إلا على 1510 مقعداً، محتلاً بذلك الرتبة السادسة.

ومع ذلك، فإن حزب العدالة والتنمية يعتبر أول حزب حضري في البلاد، حيث حقق المرتبة الأولى على مستوى الاقتراع باللائحة المطبق في الدوائر التي يتجاوز عدد سكانها 35.000 نسمة.

ففي وجدة على سبيل المثال، ارتأى حزب العدالة والتنمية الطعن بعد الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية التي رفضت إلغاء انتخاب المجلس الجماعي، حيث أكد نور الدين بوبكر عضو حزب العدالة والتنمية ومحاميه أن هذا الحكم لا يقوم على أي أساس، مذكراً أن انتخاب المجلس الجماعي عرف تدخل عناصر السلطة التي أدان حيادها.

وفي الأخير، هل يمكن استخلاص درس سياسي من كل هذا؟ حسب "أوجوردوي لوماروك"، في عددها الصادر في 23 يوليوز 2009، من الممكن استخلاص العديد من الدروس السياسية. فحسب المقال الصادر في هذه الجريدة، "اليوم غير الخوف خندقه، حيث غادر خندق متعفني الانتخابات ليستقر في خندق هيئة عناصر السلطة، من الوالي إلى القائد مرورا بالباشا والعامل. يتعلق الأمر بتجريم جزء من هيئة سليمة في معظمها. ومن ناحية أخرى، فإن حزب الأصالة والمعاصرة لما يشعر - عن حق أو باطل - أنه تعرض لظلم، يحصل دائماً على مطالبه ضد الداخلية التي تجبر على الخضوع، والاعتراف بعدم احترافيتها وبعدم استقلاليتها أو حيادها. ومن هنا يتضح سبب انحطاط معنويات موظفي هذه الوزارة. والخلاصة هي أن ما يريده حزب الأصالة والمعاصرة هو الذي يتحقق دوماً، فحتى رأس والي يقدم على طبق قبل أن تقول العدالة كلمتها الأخيرة بخصوص تزوير الانتخابات".



AIC Press



AIC Press

فاطمة الزهراء المنصوري

من مهامه كوالي لجهة مراكش-تانسيفت-الحوز). كما أضافت وزارة الداخلية، أنه تقرر القيام «بإعادة هيكلة وإعادة تنظيم مختلف مصالح الولاية».

وقد ألغت محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش، يوم الخميس 10 شتنبر 2009، حكم المحكمة الإدارية القاضي بإلغاء نتائج الانتخابات الجماعية لـ 12 يونيو الأخير على مستوى دائرة المنار، ورفضت مجموع الطعون الموجهة ضد العملية الانتخابية بالدائرة المذكورة.



AIC Press

منير الشرايبي

ومن المهم التأكيد أنه خلافاً لما حدث في مراكش، فإن المطالبة بالقيام بتحقيق، والتي تم التعبير عنها بخصوص وجدة ويعقوب المنصور وحالات أخرى، ظلت بدون جواب، وهو ما يدفع للاعتقاد أن حزب الأصالة والمعاصرة حظي بمعاملة امتيازية.

# المراجع والمصادر

## أخبار ترانسبارنسي

نشرة مرصد الرشوة وتنمية الشفافية بالمغرب

### لجنة المتابعة

عز الدين أقصي

سيون أسيدون

أحمد برنوصي

رشيد الفيلاي المكناسي

رجاء قصاب

عبد العزيز مسعودي

عبد اللطيف نكادي

عبد العزيز النويضي

بشير راشدي

محمد ياسين

مدير المرصد

محمد علي لحو

### المراجعة

ميشيل زيراري

التحرير العربي

محمد الهلالي

ساهم في إنجاز هذا العدد

عبد الله حارسي

عز الدين أقصي

خليل دهبي

مراجعة النسخة العربية

محمد بنحسان

التوثيق

فاطمة الزهراء البلعشي

التواصل

دنيا نجاوتي

ماكي و تصفيف

سكرتير إيديسيون

السحب

أدامس كرافيك - الرباط

أخبار ترانسبارنسي هي نشرة داخلية، تصدرها جمعية ترانسبارنسي المغرب ويعدها مرصد الرشوة، بدعم من سفارة هولندا بالمغرب

## 1. جرائد ومجلات:

- لوجورنال إبيدومادير
- لوماتان دو ماغريب إي دو ساحارا
- لوموند
- لوروبورتر
- لوسوار إيكو
- ليبيراسيون
- لوبسيرفاتور
- لوبينيون
- ماروك إبيدو
- نيشان
- بيرسبيكتيف دو ماغريب
- رسالة الأمة
- تيل كيل
- الشروق
- أخبار اليوم
- الأخبار
- العلم
- البيان
- المشعل
- الوطن الآن
- العدالة والتنمية
- الأحداث المغربية
- الأيام
- الاتحاد الاشتراكي
- الجريدة الأولى
- الحياة
- المغربية
- المساء
- المنعطف
- المنتخب
- الأسبوع الصحفي
- الأسبوعية الجديدة
- القبس
- الوطن الآن
- النهار المغربية
- الرأي
- أصداء
- الصباح
- الصباحية
- الصحراء المغربية
- التجديد
- أوفيت
- أوجوردوي لوماروك
- بيان اليوم
- شالانج إبيدو
- إيكونومي إي أونتروبريز
- فينانس نيوز إبيدو
- لابيرانت
- لاغازيت دو ماروك
- لافي إيكونوميك
- ليكونوميست
- ليكونوميست ماغازين
- ليكسبريس

## 2. وكالات الأنباء:

- وكالة المغرب العربي للأنباء
- وكالة الأنباء الفرنسية
- وكالة روترز
- بنابريس

## 3. تقارير و بلاغات:

- تقرير الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة والمنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية (DRI). "تقييم إطار تنظيم الانتخابات الجماعية"، أبريل 2009
- التقرير الأولي لمراقبة الانتخابات الجماعية ل12 يونيو 2009، النسيج الجمعي لرصد الانتخابات
- التقرير التركيبي للمنتدى المدني الديمقراطي المغربي لمراقبة الانتخابات الجماعية ل12 يونيو 2009 بشراكة مع مركز الدراسات والأبحاث والعلوم الاجتماعية
- تقرير التقييم الكيفي للانتخابات الجماعية ل12 يونيو 2009، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- بلاغ المكتب التنفيذي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

## 4. مواقع إلكترونية:

- www. affairemaroc.com
- hespress.com
- www. maghrebiya.com
- www. maroc.ma
- oujdacity.net
- elections2009.ma
- wabayn.com

# أسئلة موجهة إلى السيد لحسن الداودي الكاتب العام المساعد لحزب العدالة والتنمية

## حوار

### س: ما هو تقييمكم لعمل الدولة الهادف لتحسين الحكامة المحلية؟

ج: لقد تم فعلا تعديل ملحوظ لبعض النصوص، لكن بالنسبة للإنسان العادي، ليس هناك أي تغيير ملموس، إذ لازالت الرشوة والزبونية والتسيب... إلخ مسيطرين على الحكامة المحلية.

### س: هل تحقق تقدم ما في ما يخص توضيح المسؤوليات والاختصاصات ما بين المنتخبين والإدارة؟ وهل هناك إطار واضح، من منظور الميثاق الجديد، لمساهمة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي؟

ج: أجل، لقد تحقق ذلك في مستويات محددة تخص الشرطة الإدارية. ولكن لم يتم للأسف نقل السلطة العمومية للمنتخبين؛ وهو ما يعني أن تطبيق قراراتهم تظل رهينة إرادة الإدارة.

أما فيما يتعلق بمساهمة المجتمع المدني، فقد تم اختزالها في مساهمة محتشمة تلخص في بلورة خطة تنمية الجماعة. فاللجنة التي يمكن أن يشغل المجتمع المدني عضويتها هي في الواقع بدون سلطات محددة، كما أن رئاستها من طرف رئيس المجلس لا يمنحها أي وزن إضافي.

### س: كيف يمكن للمنتخب التوفيق بين ضمان الولوج للمرفق العمومي وإكراهات تحديد الأسعار في حالة التدبير المفوض؟

ج: يجب إقرار كفاءات تحديد الأسعار في العقد بطريقة تمكن من حماية المستهلك.

### س: ما هي الإمكانيات التي يملكها المنتخبون المحليون لمراقبة الشفافية والحكامة الجيدة للمرافق العمومية؟ هل هناك إمكانيات اللجوء للمنظمات غير الحكومية "الخبيثة"، أو اللجوء بصفة عامة للمجتمع المدني في بعض المجالات؟

ج: يجب النص على ضمان الشفافية والحكامة الجيدة في العقد. كما يجب وضع مقتضيات تسمح بالتتبع والمراقبة، بما في ذلك رقما هاتفيا أخضر لإشراك المواطنين والمنظمات غير الحكومية.

### س: هل تشاطرون رأي أولئك الذين يقولون أن إصلاح مالية الجماعات المحلية أهمل المحاسبة المالية وشفافية الحسابات؟

ج: هذا صحيح! فيما أنه تم إلغاء المراقبة، فلن يكون بالإمكان ضمان أية شفافية. ولنتنظر صدور المراسيم!



### س: هل توجد معايير أو مؤشرات تسمح بتكوين فكرة عن وزن الجماعات الحضرية وميزانياتها... إلخ في النسيج الاقتصادي المحلي؟

ج: تتوفر مصالح وزارة المالية على نسب بهذا الصدد، ولكن هذا الأمر يظل شأنا داخليا خاص بالإدارة. ومع ذلك يمكن القيام بحسابات على أساس كتلة النفقات لمعرفة ذلك.